

DK43. 9430

التنظيم القانوني للحبس الاحتياطي (المؤقت) في التشريع الجزائري و المقارن

رسالة مقدمة من الطالبة

نبيلة رزاق

للحصول على درجة ماجستير في القانون

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

علي عبد القادر القهوجي

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

الفهرس

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
2	أهمية الموضوع
4	الصعوبات التي يطرحها الموضوع
5	منهج البحث
5	خطة البحث
7	مبحث تمهيدي: مفهوم الحبس الاحتياطي
8	المطلب الأول: تعريف الحبس الاحتياطي
8	الفرع الأول: التعريف التشريعي للحبس الاحتياطي
10	الفرع الثاني: التعريف القضائي للحبس الاحتياطي
11	الفرع الثالث: التعريف الفقهي للحبس الاحتياطي
11	أولاً: التعريف الضيق للحبس الاحتياطي
13	ثانياً: التعريف الموسع للحبس الاحتياطي
15	تعريف مقترح
16	المطلب الثاني: تمييز الحبس الاحتياطي عن الإجراءات الشبيهة به
17	الفرع الأول: التمييز ما بين الحبس الاحتياطي و القبض
18	أولاً: من حيث مدى لزوم الاستجواب
18	ثانياً: من حيث السلطة التي تصدرهما
19	ثالثاً: من حيث المجال
20	رابعاً: من حيث المدة
21	الفرع الثاني: التمييز ما بين الحبس الاحتياطي و التوقيف للنظر(الحجز)
21	1- الاتجاه القائل بمعرفة المشرع المصري للوقف للنظر
22	2- الاتجاه القائل بعدم معرفة المشرع المصري للوقف للنظر
23	أولاً: من حيث السلطة المختصة بمباشرتهما
24	ثانياً: من حيث طبيعة كل منهما

25	ثالثا: من حيث المدة
27	الفرع الثالث: التميز ما بين الحبس الاحتياطي والاعتقال الإداري
29	أولا: من حيث السند القانوني لمباشرتهما
29	ثانيا: من حيث الطبيعة و السلطة المختصة بمباشرتهما
29	ثالثا: حالات مباشرتهما
31	الفصل الأول: شروط الحبس الاحتياطي
32	المبحث الأول: الشروط المتعلقة بالمتهم
33	المطلب الأول: شرط عدم كفاية التزامات الرقابة القضائية
38	المطلب الثاني: الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي
38	أولا: الحبس الاحتياطي في الجنايات
39	ثانيا: الحبس الاحتياطي في الجنح
43	ثالثا: إشكاليات تطرح في الحبس الاحتياطي
43	أ- جرائم الصحافة
46	ب- الحبس الاحتياطي في حالة الشروع في ارتكاب جنحة
47	ج- الحبس الاحتياطي و التعدد المعنوي
48	د- الحبس الاحتياطي و جرائم الشكوى، الطلب والإذن
49	- تقدير موقف المشرع الجزائي من حيث الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي
50	المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها في شخص المتهم
50	الفرع الأول: بلوغ المتهم سنا معينة
54	- تقدير موقف المشرع الجزائي
55	*- موقف المشرع الإيطالي من مدى وجوب مراعاة ظروف المتهم قبل حبسه احتياطيا
56	الفرع الثاني: توافر الدلائل الكافية قبل المتهم
59	أولا: مدلول الدلائل الكافية
60	ثانيا: معيار الدلائل الكافية
63	الفرع الثالث: استجواب المتهم

- 65 أولاً: تعريف الاستجواب
- 65 ثانياً: ضمانات الاستجواب
- 65 1- وجوب ألا يجري الاستجواب غير السلطة المختصة بالتحقيق
- 66 2- إحاطة المتهم علماً بالتهمة الموجهة إليه
- 66 3- سلامة إرادة المتهم عند الاستجواب
- 67 4- دعوة محامي المتهم للحضور و حقه في الاطلاع على التحقيق
- 72 ثالثاً: بطلان الاستجواب و أثره على الحبس الاحتياطي
- 75 المبحث الثاني: الشروط المتعلقة بالأمر الصادر بالحبس الاحتياطي
- 75 المطلب الأول: شكل الأمر بالحبس الاحتياطي
- 75 أولاً: كتابة أمر الحبس الاحتياطي شرط لصحته
- 76 ثانياً: بيانات الأمر الصادر بالحبس الاحتياطي
- 77 1- اسم و صفة مصدر الأمر
- 77 2- البيانات المتعلقة بمن يصدر في مواجهته أمر الحبس الاحتياطي(المتهم)
- 78 3- البيانات المتعلقة بالتهمة المسندة للمتهم
- 79 4- تاريخ الأمر بالحبس الاحتياطي
- 79 5- توقيع الأمر به و الختم الرسمي للجهة التي يتبعها مصدر الأمر بالحبس الاحتياطي
- 80 6- تكليف المشرف رئيس مؤسسة إعادة التربية(مأمور السجن) باستلام المتهم و حبسه
- 81 المطلب الثاني: تسبيب أمر الحبس الاحتياطي
- 97 المطلب الثالث: تقييد الحبس الاحتياطي بمدة زمنية معينة
- 98 أولاً: الإشكال المتعلق بكيفية حساب مدة الحبس الاحتياطي
- 99 ثانياً: الإشكال المتعلق ببداية سريان مدة الحبس الاحتياطي
- 102 ثالثاً: الإشكال المتعلق بمدة الحبس الاحتياطي
- 103 أ- تقييد مدة الحبس الاحتياطي في مواد الجنج
- 113 ب- تقييد مدة الحبس الاحتياطي في مواد الجنايات
- 120 - تقدير موقف المشرع الجزائري

123 الفصل الثاني: ضمانات الحبس الاحتياطي

124 المبحث الأول : الضمانات المتعلقة بمصدر الأمر بالحبس الاحتياطي

125 المطلب الأول: سلطة الحبس الاحتياطي أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي

126 أولا: الاتجاه المناهض بالفصل بين سلطتي الاتهام و التحقيق

127 ثانيا: الاتجاه المناهض بالجمع بين سلطتي الاتهام و التحقيق

129 الفرع الأول: الوضع في التشريعين الجزائري و المصري

129 أولا - قضاء التحقيق

129 1- اختصاص قاضي التحقيق بإصدار أمر الحبس الاحتياطي

131 2- اختصاص غرفة الاتهام بإصدار أمر الحبس الاحتياطي

131 أ- حالة ظهور أدلة جديدة

132 ب- حالة الحكم بعدم الاختصاص

132 ج- حالة استئناف أوامر قاضي التحقيق

134 د - حالة إجراء تحقيق تكميلي

135 1- الاتجاه المعارض لمنح القاضي المفوض سلطة إصدار أمر الحبس الاحتياطي

136 2- الاتجاه المؤيد لمنح القاضي المفوض سلطة إصدار أمر الحبس الاحتياطي

137 ثانيا- النيابة العامة

141 أولا: سلطة النيابة العامة في إصدار أمر الحبس الاحتياطي

141 أ- الضابط الوظيفية(الدرجة)

142 ب- الضابط الزمني

142 ثانيا- سلطة كلا من قاضي و مستشار التحقيق في إصدار أمر الحبس الاحتياطي

144 أ- ضرورة سماع النيابة أقوال النيابة العامة و دفاع المتهم قبل إصدار أمر الحبس

144 الاحتياطي

144 ب- ضابط المدة

148 - رأينا الخاص في نظام الفصل بين سلطتي التحقيق و الاتهام أو الجمع ما بينهما

150 الفرع الثاني: الوضع في التشريع الفرنسي

150 أولا: تعريف قاضي الحريات و الحبس

152 ثانيا: اختصاص قاضي الحريات و الحبس في إصدار أمر الحبس الاحتياطي

158	المطلب الثاني: سلطة الحبس الاحتياطي أثناء مرحلة المحاكمة
158	الفرع الأول: اختصاص جهات القضاء العادي في إصدار أمر الحبس الاحتياطي
158	أولا: اختصاص المحاكم الابتدائية و الاستئنافية في إصدار أمر الحبس الاحتياطي
158	1- حالة عدم امتثال المتهم بعد الإفراج عنه
160	2- حالة الإخلال بنظام الجلسة
161	3- حالة ارتكاب جريمة بالجلسة
161	4- حالة الحكم غيابيا على المتهم بالحبس لمدة سنة فأكثر
164	5- حالة الحكم بعدم الاختصاص
166	*- حالة خاصة بالمشروع الإجرائي المصري: حبس المتهم احتياطيا لمنعه من الهروب قبل النطق بالعقوبة
166	ثانيا: اختصاص محكمة الجنايات بإصدار أمر الحبس الاحتياطي
167	- تقدير موقف المشروع الجزائري من اختصاص محكمة الجنايات بإصدار أمر الحبس الاحتياطي.
168	الفرع الثاني : اختصاص جهات القضاء الاستثنائي بإصدار أمر الحبس الاحتياطي
171	المبحث الثاني: الضمانات المتعلقة بتنفيذ أمر الحبس الاحتياطي
172	المطلب الأول: الرقابة القضائية على شرعية أمر الحبس الاحتياطي
172	الفرع الأول: رقابة الإلغاء
173	- الفرض الأول: الرقابة القضائية التلقائية(الذاتية)
174	-الفرض الثاني: الرقابة بناء على طعن في أمر الحبس الاحتياطي و الأوامر المتعلقة به
175	أولا: الطعن بالاستئناف
182	ثانيا: الطعن بالنقض
183	الفرع الثاني: رقابة التعويض
186	أولا: الأساس القانوني للتعويض
188	ثانيا: شروط استحقاق التعويض
188	أ- أن يكون الشخص قد حبس و نفذ فيه أمر الحبس الاحتياطي
189	ب- صدور قرار بالا وجه، أو حكم نهائي بالبراءة

192	ج- تحقق ضرر لطالب التعويض
194	ثالثا: السلطة المختصة بنظر طلب التعويض و إجراءات الحصول عليه
199	المطلب الثاني: معاملة المحبوس احتياطيا
204	أولا: حق المحبوس احتياطيا في ارتداء ملابسه الخاصة
204	ثانيا: نظام تشغيل المحبوسين احتياطيا
205	ثالثا: حق الزيارات و المراسلات
207	رابعا: حق المحبوس احتياطيا في الاتصال بمحاميه
208	خامسا: حق المحبوس احتياطيا في الحصول على الغذاء
209	سادسا: الرعاية الصحية و التعليم
210	سابعا: حق الشكوى
212	المطلب الثالث: خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها
215	أ- الحالة الأولى: عند الحكم بعقوبة سالبة للحرية
215	*-الفرض الأول: صدور حكم بإدانة المتهم في الجريمة التي حبس من اجلها احتياطيا
216	*- الفرض الثاني: إذا برئ المتهم من الجريمة التي حبس من اجلها احتياطيا، و حكم عليه بالعقوبة من اجل جريمة أخرى
218	*- الفرض الثالث: صدور حكم بإدانة المتهم من الجريمة التي حبس من اجلها احتياطيا و الجريمة التي ارتكبها أو حقق معه فيها أثناء فترة حبسه احتياطيا
218	*- الفرض الرابع: حبس الشخص بناء على حكم ابتدائي نفذ تنفيذا مؤقتا.
218	ب- الحالة الثانية: عند الحكم بالغرامة
218	ج- الحالة الثالثة: الحكم بعقوبة سالبة للحرية و عقوبة الغرامة
220	خاتمة
226	قائمة المراجع
240	الفهرس

تم بحمد الله تعالى